بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة ـ نيويورك

كلمة فخامة السيد
فائز مصطفى فوزي السراج
رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق ـ ليبيا
ورئيس الوفد

أمام
الدورة الحادية والسبعين
للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك في 22\9\2016

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس
أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة
حضرات السيدات والسادة

يطيب لي السيد الرئيس في مستهل هذه الكلمة أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً للدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة متمنيا لكم النجاح والتوفيق في إدارة أعمالها، وأود أن أشكر سلفكم سعادة السيد "موجينز لاكتوفت" على ما بذله من جهود خلال رئاسته لأعمال الدورة الماضية، ولا يفوتني أن أشيد بالجهود المتواصلة التي يبذلها معالي الأمين العام السيد بان كي مون لتحقيق مقاصد وأهداف الأمم المتحدة.

السيد الرئيس

لا شك أن الوضع في بلادي أصبح محل اهتمام ومتابعة الجميع، وشعبنا يُكِّنُ كل التقدير والاحترام لكل من بذل ويبذل جهوداً صادقةً لمساعدتنا في تجاوز المرحلة الصعبة التي تمر بها بلادنا.

أود أن أشير إلى أنه بعد التوقيع على الاتفاق السياسي الليبي بعد حوار ليبي – ليبي دام قرابة العامين، سيظل الأساس لتسوية الخلافات السياسية القائمة، وبناء مؤسسات الدولة، وأننا نذكر الجميع أن هذا الاتفاق جاء ليؤسس لمبدأ الفصل بين السلطات، ومن هذا المنطلق لن ندخر جهدا في التفاعل مع أية مبادرات وحلول سلمية لتسوية هذه الخلافات، ونثمن في هذا الصدد كل الجهود الصادقة التي تهدف الى تقريب وجهات النظر بين الفرقاء في ليبيا، وكان آخرها صباح هذا اليوم في الاجتماع الوزاري الذي حضره أكثر من عشرين دولة، ليؤكد مجدداً على ثوابت الاتفاق السياسي كمخرج وحيد للأزمة الليبية.

نحن نتطلع إلى مواصلة هذه الجهود حتى نتمكن من استكمال استحقاقات المسار الديمقراطي، وصولاً إلى بناء مؤسسات مستقرة، تحقق الطموحات والاماني التي خرج الشعب الليبي من اجلها في فبراير 2011، ونشكر في هذا السياق ما قامت وتقوم به دول الجوار والدول الصديقة، وجامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لمساعدتنا في الوقت الحرج.

السيد الرئيس

رغم الظروف الحساسة والصعبة التي تمر بها بلادي، فإن المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني يسعى جاهدا لرفع المعاناة عن الشعب الليبي، وإرساء الأمن والاستقرار، وتحقيق المصالحة الوطنية، وصولاً الى وضع وتنفيذ أسس بناء دولة القانون والمؤسسات. وتبرز هنا أهمية حشد الموارد المالية وتوجيهها نحو تحقيق هذه الأهداف، لذلك نتطلع إلى أن تقوم كافة الدول التي توجد بها أصول أو أموال ليبية ، بتقديم كل التسهيلات الممكنة التي تسهم في تحقيق ما يتخذه المجلس الرئاسي من سياسات وتوجُهات في هذا الشأن.

اننا نؤكد حرصنا على تطوير وتعزيز علاقات الصداقة والتعاون مع كافة الدول الشقيقة والصديقة بما يحقق اهدافنا المشتركة، ونتطلع في هذا الصدد الى عودة كافة البعثات الدبلوماسية التي غادرت طرابلس، لتمارس مهامها من جديد حتى نكون قادرين على التشاور والتنسيق المباشر لمتابعة تنفيذ برامج التعاون المشترك، وتذليل ما يعترض ذلك من مشاكل وصعوبات. ونحن إذ نتفهم اعتبارات الشواغل الأمنية، فإننا نؤكد بأننا جادين في وضع وتنفيذ خطط وبرامج لضمان إرساء واستتباب الأمن في كافة أرجاء البلاد.

السيد الرئيس

تجدد بلادي ادانتها ورفضها القاطع للإرهاب بجميع أشكاله وصوره، وأياً كان مصدره، ومهما كانت دوافعه ومبرراته، وتؤكد على أن الإرهاب ظاهرة عالمية لا ينبغي ربطها بأي دين أو عقيدة، وفي هذا السياق، وكما تعلمون فإن التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم (داعش) الوافد الينا من الخارج، أصبح لا يهدد أمن واستقرار وسلامة بلادي فقط، بل يسعى لاستغلال مواردنا الطبيعية ، وتوظيفها للانطلاق نحو الدول المجاورة وأفريقيا وأوروبا والعالم، لتنفيذ مخططاته الدموية التي لا تمت للإسلام بصلة، الأمر الذي يستوجب معه حشد كافة الجهود والتنسيق المشترك للقضاء على كافة مصادر الإرهاب، الذي يبث الرعب والخوف في نفوس الأبرياء، ويخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويعيق تحقيق أي تحول اقتصادي وتنموي لصالح شعوبنا ومجتمعاتنا.

ونحن في بلادنا رغم محدودية الإمكانيات والعتاد، دخلنا في حرب لا هوادة فيها لدحر التنظيمات الإرهابية والقضاء عليها، وكلكم شاهدتم بسالت قواتنا المسلحة وجيشنا الليبي وشبابنا وشرفاء الوطن في مكافحة هذا التنظيم في سرت وبنغازي ودرنة وصبراتة ،_ هذه الحرب التي استشهد من أجلها خيرت أبنائنا دفاعا عن الوطن ، وأثبتنا أننا بوحدتنا نستطيع قهر أي عدو أجنبي غادر.

وفي هذا السياق، نتطلع مجدداً من جميع الدول وخاصة الدول الأعضاء في مجلس الأمن، إلى رفع الحظر المفروض على توريد السلاح إلى ليبيا، بحيث يسمح في حربنا على الإرهاب. وإننا في هذا السياق نضم صوتنا لباقي الدول التي تطالب بعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة لبحث سبل توحيد الجهود لمكافحة الارهاب والقضاء عليه.

السيد الرئيس

فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان، أصدرت السلطات التشريعية الليبية منذ أغسطس 2011 حزمة من القوانين والقرارات، تكرس منهجية صادقة، لحماية وتعزيز حقوق الإنسان. ونحن في حكومة الوفاق الوطني إذ نؤكد التزاماتنا بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، فأننا نود أن نشير إلى أن صعوبات المرحلة الانتقالية التي تمر بها بلادنا، أوجدت عدداً من التحديات الأمنية، التي أفرزت بعض الانتهاكات لحقوق الإنسان، ونعّول كثيراً على دعم جهودنا الهادفة إلى إعمال القوانين ذات الصلة، والحرص على تطبيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب، وبما يقود إلى وضع حد لأي ممارسات تؤدي إلى هذه الانتهاكات، ونؤكد بهذا الشأن على حاجتنا للاستفادة من آليات المساعدة الفنية والتقنية التي يوفرها مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة بصفة عامة.

السيد الرئيس

من التحديات الكبرى التي تواجه بلادي أيضاً استمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين، وسعي الكثير منهم لعبور البحر الأبيض المتوسط طلباً للهجرة الى البلدان الأوروبية، وما من شك في أن هذا الوضع أوجد تداعيات اقتصادية واجتماعية وامنية خطيرة على المجتمع الليبي أصبح من الصعب علاجها.

ويؤسفنا أن يكون الصراع الداخلي هو سبب مباشر لانتشار هذه الظاهرة، وفقدان العديد من الأبرياء لأرواحهم على شواطئنا، ليس ذلك فحسب، بل استغلت المنظمات الارهابية هذا الوضع لتهريب عناصرهم وبث عنفهم في بلادي ودول العالم.

وإذ نرحب بأية جهود إقليمية ودولية قائمة على أساس احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، للحد من هذه الظاهرة، فإننا نؤكد بأن الاعتماد على البعد الأمني وحده لا يمثل الحل الأمثل، وإن الأمر يتطلب

معالجة الأسباب الحقيقية التي تدفع نحو طلب هذه الهجرة المحفوفة بالمخاطر، علينا أن نتجه جميعاً لمساعدة البلدان المصدرة للهجرة في وضع وتنفيذ مشاريع تنموية حقيقية، وتحسين مستوى أداء القطاعات الخدمية، والقيام بكل ما من شأنه أن يسهم في القضاء على الفقر والبطالة وصعوبات المعيشة. ونعتقد أن الوصول الى هذه الغاية، يتطلب من بلدان المصدر والعبور والمقصد، رسم وتنفيذ استراتيجية للتعاون المشترك للحد من هذه الظاهرة، على أن تتعزز هذه الجهود بدعم من الاتحاد الأوروبي، وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، وتشجيع المجتمع الدولي.

السيد الرئيس

تُساهم ليبيا في الجهود الدولية المبذولة لنزع أسلحة الدمار الشامل، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وفي هذا الصدد فإن بلادي وبعد انضمامها الى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية قامت مباشرة بالإعلان عن مخزونها الكيميائي، ونجحت في التخلص من الفئة الأولى من المخزون، بفضل خطط أعدتها الجهات الوطنية ذات العلاقة بمساعدة مفتشي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أعبر عن ترحيب بلادي بقرار مجلس الأمن رقم (2922) بشأن مساعدة ليبيا في نقل باقي المخزون من الفئة الثانية، والتخلص منها خارج ليبيا. حيث تم بالفعل نقل ما تبقى من المخزون الكيميائي بمساعدة كل من الدنمارك وألمانيا مؤخراً، وهذه فرصة لتقديم شكرنا الجزيل لهما.

السيد الرئيس

لقد اعتمدنا في العام الماضي اهدافاً طموحة على صعيد التنمية المستدامة اشتملت على بلوغ 17 هدفاً بحلول عام 2030، وهي طائفة واسعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وجاء انعقاد المنتدى الوزاري السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وما صدر عنه من نتائج، ليعزز طموحاتنا في الوصول إلى الأهداف التي توافقنا عليها،

ومع ذلك نؤكد الحاجة إلى تحويل الكلمات الى أفعال، والأهداف إلى واقع ملموس، والالتزامات الى إجراءات تستجيب على نحو منسق وفعال للتحديات الراهنة والمقبلة، وما من شك في أن الحرص على تعميم الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة مطلب انساني يجسد مبدأ الحق في التنمية الذي يعززه ما سبق ان اتفقنا عليه، وهو أن المسؤوليات مشتركة لكنها متباينة، وهذا يقودنا جميعا الى تحمل المسؤولية في دعم وتشجيع سياسات التنمية في البلدان الفقيرة، وتشجيع البلدان التي تعتمد في دخلها على سلعة واحدة ومساعدتها في تنويع مصادر دخلها من خلال دعم ما ترسمه من برامج لإعادة هيكلة مؤسساتها الاقتصادية، وتأهيل كوادرها البشرية، وإيجاد البيئة المناسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يركز على الاستثمار في قطاعات الإنتاج، وتحسين مستوى أداء القطاعات .

السيد الرئيس

باتت هناك قناعة جماعية بضرورة إجراء إصلاحات على أجهزة الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن، الذي لم يعد يعكس بشكله الحالي الواقع الدولي المعاصر للقرن الحادي والعشرين، وما يشهده من تحديات خطيرة تهدد الأمن والسلم الدوليين، ونؤكد على ضرورة منح الدول العربية مقعد دائم بمجلس الأمن في أي اصلاح مستقبلي، بكافة المزايا التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون، وذلك وفقاً لما جاء في البيان الختامي للقمة العربية المنعقدة في سرت في عام 2010، وكما نؤكد أيضاً في هذا الصدد على الموقف الأفريقي الموحد ، وإعلان سرت لسنة 2005، المتضمن طلب مقعدين من فئة العضوية الدائمة بما فيها من مزايا، ومن ذلك حق النقض، إن هذا المطلب الإفريقي يمثل الحق التاريخي للقارة الأفريقية، ويكفل تصحيح ما تعرضت له من تهميش وظلم تاريخي .

السيد الرئيس

إن السلام في الشرق الأوسط لن يتحقق ما دامت اسرائيل مستمرة في احتلال الأراضي الفلسطينية، وإقامة المستوطنات، وتسعى بكل الطرق لتهويد مدينة القدس وتضرب بعرض الحائط كل القرارات الدولية الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني وخاصة حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. اننا نطالب مجدداً برفع الحصار عن الشعب الفلسطيني، وتوفير الحماية الدولية له، وإلزام سلطات الاحتلال بوقف جميع أعمال العنف المفرط والأعمال الاستيطانية والاعتداءات المتكررة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف.

وليس ببعيد ، يشهد الشعب السوري واليمني الشقيقين منذ أكثر من خمس سنوات أوضاعاً إنسانيةً كارثيةً ، نتيجة لصراع مدمر أدى إلى خسائر بشرية ومادية فادحة، ونزوح وتشرد المواطنين الأبرياء. إننا نعبر عن دعمنا لكل الجهود الرامية الى إيجاد تسوية سلمية تُبعِدُ هذه البلاد عن مخاطر التفكك والتقسيم، وتحقق طموحات الشعوب في العيش الكريم، في ظل نظام ديمقراطي يحترم حكم القانون، ويصون ويحمي حقوق الإنسان.

وختاماً..... أنتهز هذه الفرصة ومن هذا المنبر العالمي، ومن روح المسؤولية الوطنية التي ارتضيت أن أتحملها، لأعلن عن عزمي اطلاق مشروع مصالحة وطنية شاملة في ليبيا، تضم الجميع، لا اقصاء فيها ولا تهميش، مصالحة تضم كافة الليبيين بالداخل والخارج، من كافة مدن ومناطق ليبيا، من كافة القبائل والمكونات، ومن كافة الأطياف السياسية والفكرية، مصالحة مع من آمن بمبدأ تأسيس دولة القانون والمؤسسات، والمسار الديمقراطي والتبادل السلمي للسلطة، مصالحة مع من يؤمن بضرورة قيام دولة قوية بها جيش وطني موحد عتيد، دوره حماية الوطن

من كل باغي أثيم، وشرطة تحمي المواطن وتحفظ أمنه، دولة ذات سيادة حقيقية لا تسمح بأن يستبيح أرضها كائن من كان.

لذا أدعو الجميع لطوي صفحة الماضي لنمضي قدماً لتأسيس عدالة انتقالية تحفظ الحقوق ،

أيها الليبيون أيتها الليبيات،

معاً لدعم هذا المشروع أينما كنتم، فكفانا صراع، كفانا دمار، لنتحد من أجل السلام ، نتحد من أجل الأمن والآمان والرخاء.

معاً نحو المصالحة والبناء

شكراً السيد الرئيس ...
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته